

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٣٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد خوليو هيررايث إسبانيا..... (إسبانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03689(A)



* 1 8 0 3 6 8 9 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة ١٤٣٢ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيد مولر، السيدة كاسبيرسن، السيدات والسادة. أود أن أستهل هذا الصباح بالترحيب الحار بسعادة السيد تيمو سويني، وزير خارجية فنلندا، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح.

وأود أن أقترح أن يكون ترتيب العمل لهذه الجلسة العامة الصباحية على النحو التالي. أولاً، سأدعو السيد سويني والسيدة ناكاميتسو إلى مخاطبة المؤتمر. وأفهم أن السيد سويني سيغادر المؤتمر قبيل الساعة ١٠/٣٠ لمباشرة ما لديه من ارتباطات أخرى، وأن السيدة ناكاميتسو ستكون حاضرة بعد الإدلاء ببيانها لتجيب عن أي أسئلة ترى الوفود من المناسب طرحها.

وبعد ذلك، سأدعو الوفود إلى الإدلاء بكلماتها في الجلسة العامة وفقاً لقائمة المتكلمين، التي لديّ فيها حالياً وفدان.

وأود أن أبلغكم أن الأمانة عمّمت بالأمس على الوفود نسخة مسبقة لقائمة تعديلات للنظر فيها، وأن هذه التعديلات ستعرض بغية الاعتماد المؤقت ضمن مشروع تقريرنا إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. والآن أود أن أسارع إلى إعطاء الكلمة لسعادة السيد تيمو سويني، وزير خارجية فنلندا، داعياً سعادته إلى مخاطبة مؤتمرنا. تفضلوا سعادة الوزير.

السيد سويني (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، يسرني اليوم غاية السرور أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح. وقد تشرفت بالأمس بالمشاركة في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

ولعلكم تعلمون أن فنلندا تحتفل هذا العام بمضي ١٠٠ عام على نيلها الاستقلال. وقبل ٧٠ سنة، كان مجتمعنا مجتمعاً زراعياً فقيراً ومثقلاً بالديون في أعقاب حربين مدمرتين. وقد استلزم النهوض من هذا الوضع اتخاذ قرارات صعبة وبذل تضحيات مؤلمة ومزاولة قدر كبير من الدبلوماسية والتفكير الخلاق. واليوم نحن محظوظون بالعيش في مجتمع منفتح ينعم بالاستقرار والازدهار.

ويرجع الفضل في نجاح فنلندا إلى محاربينا القدماء. ورسالة هؤلاء اليوم رسالة واضحة: علينا إيجاد سبل تُجَنِّبنا الحروب.

وها هي أهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح قد عادت إلى موقعها الجوهرية في صميم السياسات الخارجية والأمنية. وعلى المجتمع الدولي أن ينهض للدفاع عن البنيان الأمني الدولي الذي تحقق نتيجة لمفاوضات شاقة على مدى سنوات عديدة. وفي الوقت نفسه، تتجلى حالياً أنواع جديدة من المخاطر لا بد من التصدي لها. لذا فإن عملكم في هذا المؤتمر ذو أهمية بالغة. ويتوقف الكثير منه على الإرادة السياسية والنشاط السياسي للدول الأعضاء.

والحاجة ماسة إلى طرح أفكار بناءة وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة. وبلدنا مستعد للنظر بعقل منفتح في السبل الممكنة للمضي قدماً. وبلدنا أيضاً أن نولي اهتماماً دائماً لتنفيذ المعاهدات القائمة. وينبغي لنا في الوقت نفسه أن نكفل امتثالها وأن نداوم على تلبية الاحتياجات المحتملة إلى تحسينها.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنوه إلى بعضٍ من ألحّ المسائل. إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً جسيماً للسلم والأمن الدوليين. واستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهي طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كان أمراً صادمًا للعالم. ولا يزال من الشواغل الكبيرة ما عمدت إليه روسيا من ضم غير مشروع لشبه جزيرة القرم والوضع القائم في شرقي أوكرانيا. واحترام القانون الدولي والالتزامات الدولية أمر على أقصى درجة من الأهمية.

وفي خضم هذه البيئة الأمنية، تشتد حاجتنا أكثر من أي وقت مضى إلى آليات الحوار وتقليل المخاطر وبناء الثقة. ونحتاج أيضاً إلى زيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ بغية تعزيز الاستقرار والأمن. ويؤدي تحديد الأسلحة دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وتزايد أيضاً أهمية ضوابط الصادرات في منع انتشار الأسلحة كبيرها وصغيرها.

إن الأسلحة والمتفجرات التقليدية تقتل سنوياً أكثر من نصف مليون من البشر. ويلزم أن نوجه مزيداً من اهتمامنا إلى الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة التقليدية كي نقلل من النتائج المفجعة لاستخدامها.

ومن المواضيع المضيفة في السنوات الأخيرة معاهدة تجارة الأسلحة. وستعزز هذه المعاهدة الضبط التنظيمي للتدفقات الدولية للأسلحة التقليدية. وما برحت فنلندا، بصفتها الرئيس الحالي للمعاهدة، تبذل كل ما في وسعها لتقوية تنفيذ المعاهدة.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وهي الدعامية الأساسية لنزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وعلى مدى نصف قرن من الزمن، لا تزال المعاهدة تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وتشدد فنلندا على الركائز الثلاث للمعاهدة كلها معاً. والنهج الذي نتخذه بصدد نزع السلاح النووي نهج عملي.

ويجب أن يكون هدفنا هو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولكي نحقق ذلك، يلزم أن تكون مسيرتنا موحدة وجامعة. ولا بد أن تكون جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية مشاركة في هذه المسيرة. ونحن نكرر نداءنا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان المالكة لأسلحة من هذا القبيل أن تتخذ على الفور إجراءات فعلية في مجالي نزع السلاح وبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

وأود أن أضيف نقطة أخرى هي أنه ينبغي مضاعفة جهودنا المبذولة بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أو التعبوية. فهذه الأسلحة لا يغطيها إطلاقاً في الوقت الراهن أي اتفاق ملزم وقابل للتحقق من نفاذه. وهذه ثغرة يلزم أن تُسد. وينبغي أن يوجد أيضاً فصل واضح بين هذه الأسلحة والأسلحة التقليدية، وذلك في المذاهب العسكرية وفي ممارسة استخدامها إن حدث ذلك. وآخر ما أضيفه بهذا الصدد هو أننا بحاجة إلى تدابير عملية لبناء الثقة في هذا المجال أيضاً.

إن حصول جهات من غير الدول أو جماعات إرهابية على أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية أو إشعاعية يشكل خطراً حقيقياً على المجتمع. ومن ثم أصبح مهماً بصورة متزايدة تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومن المهم أيضاً لمنع الإرهاب بناء قدرة وقائية على مستوى عالمي. ويواصل خبراء فنلنديون تدريب أخصائيين كيميائيين من أكثر من ١٣٠ بلداً نامياً على بناء القدرة على تحقيق الأمن البيولوجي والصحي، وكذلك على تعزيز الأمن والسلامة النوويين على مستوى العالم بأسره. ونحن نشرك حالياً في الاستثمار في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي مبادرة للتعاون العملي يرأسها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ويشارك فيها أكثر من ٨٠ بلداً.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، أود أن أختتم كلمتي بالتذكير بكيفية أن التكنولوجيات الجديدة آخذة في تغيير البيئة السياسية العالمية. ويلزم أن ندرس بجدية الكيفية التي يؤثر بها العلم والتكنولوجيا والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الفضائية والسيبرية والذكاء الاصطناعي على هذا المجال. إن استحداث أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل ينشئ منظوراً جديداً تماماً فيما يتعلق بالحرب. وهذا يثير مسائل عسيرة بشأن الاعتبارات الأخلاقية والضوابط التنظيمية والقواعد الدولية.

وعلى أننا أيضاً أن نكون متأهبين بالقدر الكافي لمواجهة نوع جديد من المخاطر الهجينة. والحاجة ماسة في هذا الصدد إلى تشريعات وضوابط تنظيمية وقواعد للتصرف. ويلزم أن نتواصل بهذا الشأن، لا مع الحكومات والقيادات السياسية فحسب، بل ومع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أيضاً. ومن المهم أهمية بالغة تهيئة بيئة آمنة ومأمونة نتمكن فيها من الانتفاع بتقدم التكنولوجيا دون أن نُعرض أنفسنا أو مجتمعاتنا للخطر. ولمؤتمر نزع السلاح دور حاسم ينبغي أن ينهض به في هذا الميدان.

وأتخى لكم كل التوفيق في العمل الهام الذي تنهضون به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سعادة الوزير، السيد سويني، على بيانه وعلى تشريفه لنا بحضوره في مؤتمر نزع السلاح اليوم. وسأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق كي أصحاب الوزير إلى خارج القاعة. تُعَلَّقُ الجلسة.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعلن استئناف الجلسة. ويسرني الآن أن أدعو سعادة السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى مخاطبة مؤتمرنا. تفضلّي سعادة الممثلة السامية.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعضاء الوفود الموقرين، السيد مولر، السيدات والسادة، يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب هذه الهيئة للمرة الأولى بصفتي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وقد سبق لي أن سعدت بمقابلة بعض من حضراتكم، وأتطلع إلى التواصل معكم والتعرف عليكم جميعاً في الأشهر المقبلة.

إن اختتام الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح يحدث في الواقع في وقت يسود فيه قلق شديد بشأن قضية نزع السلاح. فمنذ أقل من ١٠ أيام، انتهكت للمرة السادسة في هذا القرن القاعدة المحسّنة في آخر صك متعدد الأطراف تم التفاوض عليه في إطار هذه الهيئة، ألا وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة إدانة قوية التجربة النووية الجوفية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر. وهذا الفعل ما هو إلا انتهاك خطير آخر للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يُضعف الجهود الدولية في مضمار عدم الانتشار ونزع السلاح، ومؤداه أيضاً الإخلال الشديد بالاستقرار على صعيد الأمن الإقليمي.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة والبالغة الأهمية في الوقت نفسه أن مجلس الأمن مداوم على وحدته بشأن هذه المسألة، على نحو ما تأكد مرة أخرى في الليلة الماضية لدى اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وقد نوّه الأمين العام إلى أن هذه الوحدة توفر فرصة للتواصل على الصعيد الدبلوماسي بغية تخفيف حدة التوترات وزيادة الثقة والحيلولة دون التصعيد، وكلها أمور تستهدف تحقيق المتفق عليه سابقاً وهو تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. وسيظل الأمين العام على الدوام مؤيداً لإيجاد حل سلمي لهذا الوضع وعلى أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

وكثيراً ما يلجأ البعض في أوقات اشتداد التوتر والنزاع على الصعيد الدولي إلى التمسك ببضع مغالطات شائعة. وإحدى هذه المغالطات تقوم على مقولة إنه لا وجود للأمن إلا عن طريق قوة السلاح، لا عن طريق التعاون الحصيف. وهذه النظرة ليست بالغة الخطر فحسب، بل هي في جوهرها معدومة الصلة بالتاريخ أيضاً.

فما برحت تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة تؤدي دوراً حاسماً في منع نشوب المنازعات وتخفيف المخاطر والحد منها وتهدئة التوترات وتقليلها. ففي عام ١٩٦٣، أي بعد عام واحد فقط من نشوب أزمة القذائف الكوبية، بدأ نفاذ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية؛ وفي عام ١٩٦٨، فُتح باب التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وحُكما بهذا السجل التاريخي، لا ينبغي مطلقاً الزعم بأن سوء الوضع الأمني الدولي يُبطل مسعى نزع السلاح. بل إن تزايد التوترات وتأجج المنازعات والانتشار المنفلت للأسلحة المخجلة بالاستقرار أدعى إلى أن تفرض علينا ضرورة التصرف بقدر جديد من الاستعجال.

وهناك مقولة مغلوطة أخرى تزعم أن المعايير المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة لا قيمة لها إلا إذا بلغ التحقق من إنفاذها والتقيد بها درجة الكمال. ومن الغريب أن هذه المقولة لا تُساق إلا كمبرر لعدم السعي إلى سن تدابير جديدة. وهي تناقض النهج الذي يُقِيم به هذه المعايير ونقيس به مزاياها، والذي يعتمد على ما حققته من إنجازات ولا يتوقف فقط على ما إن كنا ما نزال بحاجة إلى مزيد من العمل لكفالة التقيد الشامل بها.

وهذا يفسر لماذا نعتبر نظام منع انتشار الأسلحة النووية نظاماً ناجحاً على الرغم من بضع حالات صعبة في هذا المجال، ولماذا لا يزال المعيار المناهض للتجارب النووية محتفظاً بقوته على الرغم من الأفعال التي يأتيها أحد البلدان، ولماذا لا يزال الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية متسماً بالفعالية على الرغم من الانتهاكات المرتكبة من إحدى الدول ومن عناصر

فاعلة من غير الدول. ويجب علينا أن نستمر في مضاعفة جهودنا الجماعية الرامية إلى إعلاء هذه المعايير ومواصلة تعزيزها.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح شديد إنني أرى أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ما هما إلا الوجه الآخر لذات العملة التي نسميها "الأمن". فقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وأسندت إليها الولاية المتعلقة بنزع السلاح تحقيقاً لهذا الغرض.

وقد بُذلت محاولات عديدة لتشخيص ما تواجهه هذه الهيئة من تحديات لأكثر من عقدين من الزمن. وباعتباري وافدة جديدة نسبياً إلى هذا الميدان، أستأذنكم في إبداء بعض ملاحظات عامة من منظور خبرتي الذاتية.

أولاً، المعايير التي وصفتها وُضعت على أنها تدابير جزئية وقواعد مؤقتة عاجلة يُقصد بها أن تقودنا في ظروف بعيدة عن الكمال صوب غايتنا النهائية المتمثلة في إحلال السلام والأمن الدوليين بأدنى قدر من الموارد المخصصة للأسلحة. بيد أن كثيراً من هذه التدابير صار يمثل محطات للوقوف، يمكن أن يتعزز عندها الأمر الواقع دون أن يعاني أي خسارة، ومن ذلك مثلاً الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، أو تزايد الإنفاق العسكري من سنة إلى أخرى، أو تعمق التجارة العالمية للأسلحة، المسيرة بدافع الربح.

لقد تغيرت الظروف الدولية تغيراً جسيماً في العقود الأخيرة. بيد أن هذا المؤتمر ظل متوقفاً عند المراحل الأولية فقط من النهج المتدرج الخطى الذي يرجع عهده إلى عام ١٩٥٧ وقرار الجمعية العامة ١١٤٨ (د-١٢). ولعل الوقت قد حان للنظر جدياً فيما إن كانت أولوياتنا العاجلة، بما فيها البنود الأساسية و"الأولويات العشر"، لا تزال متوائمة مع برنامج فعال يؤدي بنا إلى غايتنا النهائية.

وثانياً، لا يبدو أن أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح تعمل بوصفها جزءاً رئيسياً مما ينبغي أن يكون نظاماً متكاملًا موجهاً نحو بناء وتنشيط المكونات الضرورية لبنيان السلام والأمن الدوليين. وقد مضت فترة كانت فيها مفاوضات نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى مناقشات السلام والأمن الدوليين، بل وأسهمت فيها بمدخلات حاسمة، كما يتضح لنا من اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والحال الآن ليس كذلك منذ فترة طويلة.

وقد تعيّن على الجمعية العامة في الآونة الأخيرة، ربما بفعل الضرورة، أن تضطلع بأدوار عديدة منها الشروع في إجراء دراسات بشأن المسائل الجديدة، وعقد أفرقة الخبراء للتداول وصوغ التدابير بشأن مسائل محددة، وإجراء المفاوضات بشأن المعاهدات في مجالي الأسلحة التقليدية والنووية.

ولا شك لدي في أن الدول الأعضاء ستواصل بطبيعة الحال استخدام هذه الإجراءات المبتكرة ما دامت متسمة بالفعالية. وفي الواقع أني ما زلت أرى المجال متاحاً لاستطلاع إمكانيات تحقيق المزيد من الدينامية في أساليب عمل الهيئات الكائنة في نيويورك. ومن ذلك على سبيل المثال إمكانية أن تتوسع اللجنة الأولى في إنشاء الأفرقة العاملة مما يساهم، على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة، في تيسير نمط الولايات التي يتزايد إسنادها إلى أفرقة من الخبراء الحكوميين.

وحتى هيئة نزع السلاح تمكنت مؤخراً من أن تكسر حالة الجمود التي أحقت بها لأمد طويل فاعتمدت نتيجة موضوعية في وقت سابق من هذا العام. وعقدت الهيئة أيضاً تبادلاً غير رسمي للآراء تميز بقدر كبير من الإيجابية بشأن مقترح إدراج بند جديد يتعلق بتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بغرض منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وقدرة الهيئة على المضي قدماً على نحو فعال بأعمال بدأت في اللجنة الأولى سيكون ابتكاراً إيجابياً آخر في منهجية آليات نزع السلاح.

ولكن أين ستترك هذه الاتجاهات مؤتمر نزع السلاح؟ وأنا بالطبع أرحب بالمشاركة المستمرة من جانب جميع الوفود، التي تدأب على تقديم المقترحات والمشاركة في المناقشات غير الرسمية والبحث عن القواسم المشتركة في الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، الذي يرأسه باقتدار السفير لين من ميانمار. ويؤسفني أن الفريق العامل لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على التوصيات. وبصرف النظر عن قدرة مؤتمر نزع السلاح على كسر حالة الجمود التي تكبله، فإن من الواضح أن عمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح سيستمر، بل ويجب أن يستمر، من خلال كل ما هو متاح من السبل المتسمة بالحكمة ولكن بالفعالية أيضاً.

والآن، بعد انقضاء ٢١ عاماً من الجمود، أطرح عليكم السؤال التالي: هل ترغبون في حماية هذا الجزء من الآلية المسمى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق التماس سبل التوصل إلى الحلول التوفيقية والعودة إلى تناول الأعمال الموضوعية؟ وهل تريدون حماية عملية اتخاذ القرارات المسماة "توافق الآراء"، التي تستلزم بحكم تعريفها التحلي بروح توفيقية صادقة وإرادة سياسية قوية كي يتحقق التقدم؟ أم أنكم ترغبون في متابعة المسار الراهن المتمثل في تزايد اللجوء إلى الابتكار واستخدام أنواع أخرى من الآليات والعمليات لمعالجة المسائل ذات الأولوية في مضمار نزع السلاح؟ وأيّما يكون المسار الذي تختارونه، سيلزم أن يتوافر لديكم التزام قوي بالتعاون الدولي ورؤية تصبو إلى تعزيز نهج تعددية الأطراف في عالم اليوم المعقد والمتعدد الأقطاب.

وحسب هذا السؤال الأساسي أصبح أمراً ملحاً. فحتى ونحن نواصل النقاش بشأن كيف ننجز أولويات بلغ عمرها عقوداً من الزمن، يخوض ببيان السلام والأمن القائم لدينا نضالاً مجهداً لكي يلاحق النتائج التي تفرزها القدرات العسكرية المستجدة والتكنولوجيات الجديدة. والأجزاء الأخرى من آلية الأمم المتحدة آخذة في النهوض حالياً لمعالجة ما يسميه الأمين العام غوتيريس "المسائل الجبّهويّة"، التي تشمل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والحروب السيبرية، والتطورات في ميداني التكنولوجيا الحيوية وأنشطة الفضاء الخارجي. بيد أنه بالنظر إلى معدل التطور والابتكار التكنولوجيين، يجب ألا يكون الحكم على الوضع في مؤتمر نزع السلاح معتمداً فقط على مدى قدرته على تذليل حالة جموده الراهنة، بل أيضاً على مدى قدرته على التصدي للتحديات الجديدة.

وهذا يصل بي إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. إن القيادة الفعالة تبدو أكثر من أي وقت مضى عنصراً بالغ الأهمية في جعل نهج تعددية الأطراف القائم على توافق الآراء صالحاً للعمل في عالم متعدد الأقطاب. وقد مضت منذ زمن أيام أن كان الاتفاق بين الدولتين الكبيرين وموافقة البلدان غير المنحازة كافيين لإبرام أي معاهدة دولية.

والقيادة في عالم متعدد الأقطاب تستلزم جهداً أشد عزمًا، وأفكاراً ورؤى أرحب نطاقاً، وإبداعاً وابتكاراً، وثقة واثماناً، والتزاماً أشد قوة. ولا يمكن إحراز تقدم فعلي وغير مُنتكس

صوب غاياتنا الجماعية في مضمار نزع السلاح إلا حينما يكون الحائزون والصانعون والمستعملون والناقلون مشاركين وحاضرين حول الطاولة.

وفي الوقت نفسه، هذه المعايير ملك للمجتمع كله، ويجوز لأي أحد أن يتدبّر استحداثها. والكتلة الحرجة اللازمة لاستحضار معايير جديدة إلى حيز التطبيق يمكن بناؤها من لبنات مؤلفة من تحالفات من جميع الأحجام والطبائع. فالحركات التي أوصلتنا إلى بعض من أقوى معايير نزع السلاح، بما فيها المعايير المحسّنة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدأها من لا توجد بحوزتهم أسلحة نووية.

وانطلاقاً من اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، أصبحت مسيرتنا الآن بحاجة إلى تجديد بالتعاون فيما بين الدول، وبناء تحالفات جديدة، فضلاً عن إقامة شراكات جديدة بين الدول والمجتمع المدني من أجل نزع السلاح. ويجب علينا أيضاً أن نضمن جماعياً أن المعاهدة الجديدة لن تُحدث مزيداً من الانقسام في المجتمع الدولي، بل ستخلق زخماً جديداً ودوافع جديدة نحو نزع السلاح النووي. وسيتطلب هذا رؤية جديدة وفهماً جديداً لما يمكن أن يجلبه نزع السلاح من فوائد، وتحديدًا للمشاركة من القاعدة إلى القمة وأيضاً من القمة إلى القاعدة.

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، لقد أكد الأمين العام غوتيريش، في رسالته إليكم لدى افتتاح دورتكم لهذا العام، على أن "التوترات العالمية آخذة في التصاعد مع تردد كلمات خطيرة بشأن استخدام الأسلحة النووية". والآن، لدى انتهاء دورتكم، من المؤسف أن هذه المقولة أصبحت أكثر انطباقاً اليوم.

ويحدوني الأمل في أن هذه الحالة القائمة ستضفي على عملكم مجدداً طابع الضرورة العاجلة وستعبي الزخم اللازم لهذه الهيئة كي تعود إلى موضع الصدارة اللائق بها ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وبعد انقضاء عدة أسابيع شهدت أوقاتاً صعبة بصفة خاصة وتبايناً في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح، أشعر الآن أن كلكم هنا، أياً ما كانت المواقف التي كنتم تتمسكون بها، توشكون في الواقع على الوصول إلى "توافق" واضح في الآراء على وجوب فعل شيء جدي بواسطة هذه الهيئة. وهذه نقطة مهمة للتقارب مؤداها أنكم تريدون أن تركزوا قدرًا من العمل الجاد لجعل مؤتمر نزع السلاح يعود إلى حيث ينبغي له أن يكون. وهذا أمر لديكم القدرة على إنجازه.

وانطلاقاً من أي عضو منذ أمد طويل في الأمانة العامة للأمم المتحدة، أو من إيماناً قوياً بما في حوزة الأمين العام للأمم المتحدة من النفوذ الأخلاقي وبما يزاوله من القيادة الفكرية. ونحن ملتزمون بمواصلة صقل هذين الدورين اللذين يضطلع بهما الأمين العام في مجال نزع السلاح، دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وكُلِّي تطلّع إلى مواصلة شراكتنا القوية والثيقة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية، السيدة ناكاميتسو، على بياحها. وانتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لجلسة اليوم. ومن المفهوم لدي أن الممثلة السامية على استعداد للرد على أي أسئلة قد ترغب الوفود في توجيهها إليها. وتضم قائمة المتكلمين لدينا حالياً الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومن ثم أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، فليتفضل.

السيد ألا (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، في الواقع إن البيان الذي سأدلي به لا يتصل بالإحاطة التي استمعنا إليها قبل قليل بقدر ما يتصل بتقديم توضيحات حول بعض المسائل المتعلقة بالجمهورية العربية السورية التي أثيرت في الجلسة السابقة للمؤتمر، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بحضور المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أرد على ما ورد في بيانات بعض الدول التي سعت لاستغلال وجود السيد أوزوجو للتهجم على الجمهورية العربية السورية وتكرار الاتهامات والمزاعم الملفقة حول استخدام الحكومة السورية للسلاح الكيميائي، وذلك في سياق محاولات هذه الدول لتشويه الوقائع والتغطية على تورطها كأطراف في الحرب على الجمهورية العربية السورية، سواءً عبر قيادتها وانخراطها في تحالف عسكري غير مشروع يتحمل المسؤولية عن مقتل المئات من المدنيين في الرقة ودير الزور، وعن القصف المتعمد للمدارس ومراكز إيواء النازحين وتدمير البنية التحتية السورية، أو عبر تواجد قواتها غير الشرعي على الأراضي السورية، وعبر الدعم الذي تقدمه للجماعات الإرهابية المسلحة، في انتهاك للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

وقد اتضح عدوان الولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم الذي وقع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على قاعدة الشعيرات الجوية، بذريعة صلتها بحادثة خان شيخون، ورفض الولايات المتحدة، بدعم من حلفائها الفرنسيين والبريطانيين، السماح لفرق التقصي والتحقيق المختصة بالذهاب إلى موقع الحادث في خان شيخون وإلى القاعدة الجوية التي ادعت الولايات المتحدة صلتها بالحادث، كما طالبت بذلك الحكومة السورية. وأظهر ذلك حجم النفاق والتلاعب من جانب حكومة الولايات المتحدة للتغطية على فشلها في تقديم أية إثباتات تدعم مزاعمها. إن حكومة بلادي تنفي بشكل قاطع الاتهامات والمزاعم المتكررة حول استخدام الأسلحة الكيميائية التي ردها ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في الجلسة السابقة. وترى في إقحامها تلك الاتهامات في مناقشات مؤتمر نزع السلاح محاولة مكشوفة لتبرير السياسات المعادية تجاه بلادي.

وهذه الاتهامات تناقض حقائق ثابتة، أولها أن الجمهورية العربية السورية، التي أكدت مراراً إدانتها القوية لاستخدام السلاح الكيميائي في أي مكان أو زمان وتحت أية ظروف باعتباره أمراً غير أخلاقي وجريمة مدانة، لا تمتلك أي أسلحة كيميائية. وثانيها أن سوريا تخلصت بشكل تام من برنامجها الكيميائي، من خلال تدمير جميع مرافق ومعدات الإنتاج، وترحيل كافة المواد الكيميائية إلى خارج سوريا في فترة زمنية قياسية، وفي ظروف بالغة التعقيد، وتدميرها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا الجهد الناجح كان وراء حصول المنظمة في عام ٢٠١٣ على جائزة نوبل للسلام، كما ذكر السيد أوزوجو في بيانه.

لقد قدمت الجمهورية العربية السورية ملاحظاتها بشأن تقرير بعثة تقصي الحقائق في حادثة خان شيخون، خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعقود في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومع أي لن أدخل في تفاصيل الملاحظات الفنية، التي نراها خارج سلطة هذا المؤتمر، فإننا سنكتفي بالتذكير بما أثاره وفدنا في لاهاي حول عدم قيام البعثة بزيارة موقع الحادث لأخذ العينات بنفسها، وبالتالي عدم توافر متطلبات سلسلة حضانة العينات بكامل مراحلها وفقاً لأحكام اتفاقية حظر استحداث وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ونذكر كذلك بأن استناد التقرير في استنتاجاته إلى بيانات قدمتها جهات مشبوهة ترتبط بالإرهابيين، وتستر وراء أقنعة إنسانية، مثل منظمة القبعات البيض، واعتماده على مصادر مفتوحة وروايات وشهادات أطراف غير محايدة، يُلقيان بظلال الشك في نزاهة تلك المصادر، ومصادقية الاستنتاجات التي بُنيت عليها، وخصوصاً عندما يتم تجاهل المعلومات التي وردت في مصادر مفتوحة أخرى، مثل التحقيق الهام الذي نشره الصحفي الأمريكي سيمور هيرش ونال عليه مؤخراً جائزة النزاهة، وكذلك تجاهل دراسة علمية هامة صدرت عن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وشككت في الحادثة المذكورة.

وقد يكون من المفيد التذكير مرة أخرى بأن الولايات المتحدة وحليفتها فرنسا وبريطانيا، وهي التي تتزعم جوقه الاتهامات في الأمم المتحدة، هي الأطراف نفسها التي عرقلت وتعزل، بذرائع واهية، طلب الحكومة السورية قيام لجنة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة بزيارة موقعي الحادثين في خان شيخون ومطار الشعيرات.

وفيما يتصل بما أثير حول الإعلان السوري الأول، يؤكد وفدي أن الجمهورية العربية السورية تفي بالتزاماتها، وتتواصل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح بعض الجوانب الواردة في الإعلان السوري الأول، بعيداً عن التسييس والضغط التي تمارسها بعض الدول. وقد أشار المدير العام للمنظمة في تقريره الصادر في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى أن الجمهورية العربية السورية قدمت معلومات حول المسائل غير المحسومة المتبقية، ويتم تبادل الرسائل والوثائق والمعلومات والحوار مستمر مع الأمانة الفنية لهذا الغرض.

إن تصاعد مخاطر حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سامة، واستخدامها في سوريا والعراق، يستمر في كونه باعثاً على القلق الجدي. ويكتسب هذا القلق بعداً إضافياً في ظل التلاعب الذي تمارسه بعض الدول في التعامل مع هذه المخاطر، والذي يصل إلى حد تجاهل حالات استخدام الإرهابيين للسلح الكيمائي في بعض الحالات، وامتناعها أو تحريها من تقديم إجابات حول كيفية وصول مواد كيميائية سامة تم اكتشافها في مستودعات الإرهابيين، في عدد من المناطق السورية بعد تحريرها من المجموعات الإرهابية.

لقد دأبت الجمهورية العربية السورية، على تزويد مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات المتوافرة لديها، التي ترصد سعي الإرهابيين من تنظيمي داعش والنصرة والتنظيمات الأخرى المرتبطة بهما للحصول على أسلحة كيميائية سامة. ولا نزال نتطلع إلى أن يتم التعامل مع تلك المعلومات بالجدية المطلوبة بعيداً عن التسييس الذي تمارسه بعض الدول والذي شهدت قاعة المؤتمر نموذجاً منه يوم الثلاثاء الماضي.

إن الجمهورية العربية السورية تولي أهمية خاصة لتحقيق عملية الاتفاقية، وتؤازر الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عبر انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة دونما تأخير. وإن انفراد إسرائيل بكونها الطرف الوحيد في المنطقة الحائز على أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، النووية والكيميائية والبيولوجية، ورفضها الكشف عن برامج تلك الأسلحة، ورفضها وضع برامجها تحت الرقابة الدولية، يشكل المصدر الأساسي لتهديد الأمن الوطني والإقليمي لكافة بلدان المنطقة، ويشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة.

إن المبررات التي ساقها الوفد الإسرائيلي لعدم الانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولجوءه بدلاً من ذلك إلى التهجم على الجمهورية العربية السورية، هو استخفاف بالعقول واستهزاء بالمؤتمر. لكن هذا التلاعب هو النتيجة المنطقية للمظلة السياسية التي توفرها لإسرائيل الولايات المتحدة، التي منعت مجلس الأمن الدولي من اعتماد مشروع قرار كانت الجمهورية العربية السورية قد تقدمت به في عام ٢٠٠٣، خلال عضويتها في مجلس الأمن، لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وعُطِلَّت قرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، نزولاً على رغبة إسرائيل.

ومن المثير للعجب أن تبلغ الوقاحة بالوفد الإسرائيلي حد إعطائنا درساً في أهمية الامتثال للالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية، في الوقت الذي تحفل فيه سجلات الأمم المتحدة وقراراتها بعدد غير مسبوق من الإدانات لإسرائيل باعتبارها صاحبة السجل الأسوأ في انتهاكات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وبلغ العبث بالوفد الإسرائيلي حد تحميل الجمهورية العربية السورية وزر انتشار الإرهاب في المنطقة، في حين أن العالم بأسره يعلم أن إسرائيل هي من جلب الإرهاب إلى الشرق الأوسط مع عصابات الهاغاناه وشستيرن، وأنها تمارس البلطجة عبر اعتداءاتها المتكررة، الساعية إلى دعم الإرهابيين كلما تعرضوا للهزيمة في مناطق مختلفة من سوريا.

وختاماً اسمحوا لي أن أدعو الزملاء الذين خاطبوا الجمهورية العربية السورية في بياناتهم باستخدام مفردات غير مناسبة، إلى التراجع عن هذا النهج السلبي والإشارة إلى الدول الأعضاء بأسمائها الرسمية، ضماناً للحفاظ على أجواء العمل البناء والمهني في قاعات هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلْيَتَفَضَّل.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن حملة الجزاءات والضغط التي يشنها نظام واشنطن لكي يمحو تماماً سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحققها في الوجود تصل حالياً إلى منتهى التهور. فبالأسف، لَقَّ نظام واشنطن قرار تطبيق جزاءات هي الأشد وحشية على الإطلاق عن طريق استغلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن تجربة أجراها بلدنا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لقنبلة هيدروجينية صالحة للتركيب على القذائف التسيارية العابرة للقارات.

وكما سبق توضيحه في عدة مناسبات، عمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعداد وإتقان وسائل قوية للدفع النووي من أجل ردع الأعمال العدائية والتهديدات النووية المتزايدة باستمرار من جانب نظام واشنطن، وبغية تبديد خطر الحرب النووية الذي يخيم على شبه الجزيرة الكورية وعلى المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اتخاذ قرارات لتطبيق جزاءات ضد بلدنا ما هو إلا مظهر صارخ للوضوح لنية الولايات المتحدة المبيّنة من أجل القضاء، بأي ثمن، على الأيديولوجيا والنظام الاجتماعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها. وتشكل هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً لسيادة بلدنا وتحدياً خطيراً للسلام والعدالة الدوليين.

ويدين وفدنا أشد الإدانة، ويرفض رفضاً قاطعاً، القرار الأخير غير المشروع وغير القانوني الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، بدلاً من الأخذ بالخيار الصحيح القائم على التحليل الرشيد للحالة العامة، أقدم نظام واشنطن أخيراً على اختيار المواجهة السياسية والاقتصادية والعسكرية، مدفوعاً بهوس الحلم المسعور بأن يعكس مسار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير قوتها النووية الذي بلغ بالفعل مرحلة الاكتمال. وحيث إن نظام واشنطن قد كشف عن نيته الشريرة وهي أن يخنق تماماً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق تلفيق قرار جديد لتطبيق الجزاءات متحدياً تحذيراتها الصارمة المتكررة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تقف بعد الآن موقف المتفرج وستحرص على أن تدفع الولايات المتحدة الثمن الواجب لذلك.

وكما ذكرت وزارة الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانها الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة لأن تستخدم أي شكل من أشكال الوسائل القصوى. وإن التدابير المقبلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستجعل الولايات المتحدة تعاني آلاماً هي الأشد على مدى تاريخها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة، فليتفضل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أرد أولاً على الملاحظات التي أدلى بها منذ قليل ممثل نظام بيونغ يانغ. أود أن أقول بصراحة إن القرار الذي اتخذه بالأمس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى هذا النظام مؤداها أن المجتمع الدولي قد سئم ولم يعد مستعداً لتحمل السلوك الاستفزازي الذي ينتهجه هذا النظام، وأن المجتمع الدولي مستعد حالياً لاتخاذ إجراء بهذا الصدد. وأعتقد أن هذا القرار يتيح لنا فرصة أفضل بكثير لمنع هذا النظام من تدعيم وتمويل ما لديه من البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية. ونحن نحيب بجميع البلدان أن تنفذ بقوة هذه الجزاءات الجديدة وسائر الجزاءات القائمة.

السيد الرئيس، إن المجتمع الدولي لن يقبل أبداً بأن تكون كوريا الشمالية دولة حائزة للأسلحة النووية، وستبذل الولايات المتحدة قصاراها للدفاع عن حلفائها ضد المخاطر التي يخلقها هذا النظام. إننا نسمع أسبوعاً إثر أسبوع هذه البيانات السخيفة الصادرة عن ممثل ذلك النظام، وما برحت الدهشة تتناوبني إزاء استعداده لأن يتجاهل الصوت القادم من المجتمع الدولي والمطالب الصادرة عنه. وأملّي هو أن يأخذ النظام درساً مما حدث بالأمس، ١٥ صوتاً مقابل لا أحد، تأييداً لبعض من أقوى الجزاءات التي فرضت على أي بلد، بصراحة، من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - جزاءات تشكل القانون الدولي. وأمل أن يستمع النظام إلى هذه الرسالة الموجهة إليه بصوت عال وواضح، وأن يختار مساراً مختلفاً عن مساره الراهن.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل النظام السوري، أقول إن الدعاية السورية، من قبيل ما شهدناه اليوم، هي دعاية قديمة ومملة وبالية وخالية من أي حقائق. إن سوريا، باستمرارها في استخدام الأسلحة الكيميائية وقعودها عن تدمير برنامجها المتعلق بالأسلحة الكيميائية بأكمله، لا تزال على عدم امتثالها لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة

الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وكما قلنا مرات عديدة من قبل، يجب على هذا النظام أن يكف فوراً عن استخدام الأسلحة الكيميائية وأن يزيل بشكل كامل وبلا رجعة برنامجه المتعلق بالأسلحة الكيميائية امتثالاً لالتزاماته، كما قلت، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيد الرئيس، نحن على علم بالتقارير التي تفيد أن وفداً من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، سيصل إلى سوريا في الأيام المقبلة. وسنظل نراقب لنرى ما إن كان النظام سيفي بالتزامه المعلن بتيسير وصول الفريق إلى المواقع ذات الصلة في الوقت المناسب ودون أي عوائق.

إن الاعتداءات العشوائية والمفرطة الوحشية التي شنها نظام الأسد في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفي حالات أخرى كثيرة منذ عام ٢٠١٣، تُستخدم فيها أسلحة بشعة ومدانة دولياً منذ عهد بعيد، مما يفضح مزيداً مما يتصف به هذا النظام من استخفاف تام بالحياة الإنسانية. وستواصل الولايات المتحدة دعم شركائنا وزملائنا في الأمم المتحدة لوقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ومحاسبة الذين يشاركون في ارتكاب هذا السلوك الوحشي، بمن فيهم نظام الأسد.

لقد أوضحنا أن نظام الأسد يجب أن يعالج تمام المعالجة أوجه القصور والتضارب في الإعلان السوري بشأن الأسلحة الكيميائية الموجه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على النظام أن يكف فوراً عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه، وأن يمثل تماماً لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكما قلت، قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بتدمير برنامجه المتعلق بالأسلحة الكيميائية بأكمله. وكل هذه الشواغل يجب أن تُعالج تماماً.

ولطالما أعربنا عن إدانتنا القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. واستخدامها من جانب أي طرف في سوريا ينتهك المعايير والقواعد الدولية التي تحظر هذا الاستخدام. وسوريا دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد ينتهك بوضوح هذه الاتفاقية وكذلك قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وعلى نطاق أعم، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك وقف استهداف المدنيين والمرافق المدنية.

والولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها آلية التحقيق المشتركة لإنجاز ولايتها المتعلقة بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونحن نتطلع إلى ما ستفيد به هذه الآلية عما توصلت إليه من نتائج فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

السيد الرئيس، أود في الختام أن أرد تحديداً على بعض ما سمعناه من طنطنة منذ قليل من ممثل نظام الأسد، وليس سراً في هذه الهيئة أن هذا النظام قد ارتكب أفعالاً وحشية ضد مواطنيه. إن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد شعبه أمر أبشع من الخيال، ولكن النظام لا يزال ينكر، ولا يزال سادراً في كذبه بهذا الشأن. ولكن لنكن واضحين: إن المجتمع الدولي سيحاسب هذا النظام عما فعله في الماضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، قبل نحو أسبوع، بعثت كوريا الشمالية برسالة استفزازية وقحة، هي رسالة عدوان، إذ أجرت تجربة نووية سادسة في ازدرء واضح، مرة أخرى، لمجلس الأمن والمنطقة والمجتمع الدولي.

وبالأمس، بعثنا برسالة من جانبنا رداً على تلك الرسالة باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع. وأوضحنا فيها أننا لن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا العدوان، وأنه لن يخيفنا أو يرهبنا، وأنها سنرد على استفزازات كوريا الشمالية بعواقب واضحة ومحددة الهدف.

ويُسئُّ القرار تدابير استراتيجية تشكل، مقترنة بالالتزامات القائمة، أشد نظام للجزاءات تفرضه الأمم المتحدة على أي دولة في القرن الحادي والعشرين. ويحقق القرار ثلاثة أشياء كبيرة: أولاً، تقليص واردات الغاز والوقود والزيوت؛ وثانياً، حظر جميع صادرات المنسوجات، سالباً بذلك مئات الملايين من الدولارات من الإيرادات التي يستخدمها نظام كوريا الشمالية في تمويل برامج قذائفه النووية؛ وثالثاً، إنهاء تصاريح العمل المقبلة للعمال الكوريين الشماليين في الخارج، مما سيوقف صناعة مقفزة تعتمد على شكل معاصر من أشكال الرق، وتُستغل في تحويل الأموال إلى النظام.

فلا يخطئ أحدُ الظن إذن، فنحن آخذون في تضيق الخناق، ومستعدون لأن نجعله أشدَّ ضيقاً. وإلى أن يرى النظام أن الدبلوماسية، وليس الخداع، هي سبيل المضي قدماً، يجب علينا جميعاً أن نستخدم كل أدواتنا الدبلوماسية لتشديد الضغط على بيونغ يانغ. لقد شكك بعض المراقبين في أن المجلس سيكون مستعداً أو قادراً على الرد على هذا الاستفزاز رداً سريعاً أو موحداً، بل وشككوا في احتمال أن يردّ أصلاً. وبهذا القرار، أظهرنا أننا متحدون في إدانة هذا الفعل المتهور وغير المشروع، وأنها مصممون على أن يغير نظام كوريا الشمالية مساره. ونحن الآن ندعو جميع الدول إلى أن تُعزز تنفيذها للجزاءات، واضعةً نُصب نظرها المقررات التي اتخذناها بالأمس في إطار القانون الدولي.

السيد الرئيس، إن كوريا الشمالية ماضية في انتهاج سياسة استفزازية خطيرة. ودورنا كمجتمع دولي هو فرض قيود عليها لكي تغير مسارها. والجزاءات جزء حيوي من هذا الجهد. والنظام هو وحده المتسبب في التدابير الجديدة المتخذة. فاستمراره في أفعاله العدوانية وغير المشروعة هو ما أوصلنا إلى هذا الوضع. وهذه الأفعال ليست على وجه الإطلاق رداً يتسم بالتناسب على المناورات العسكرية الدفاعية المشروعة لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وثمة طريق للخلاص من هذا الوضع. فالدبلوماسية يمكن أن تُنهي هذه الأزمة. ويجب على كوريا الشمالية أن تغير مسارها المتهور أولاً. فلا بد من إنهاء التجارب، وإنهاء الاستفزازات. وإلى أن تغير كوريا الشمالية مسارها، يجب علينا أن نداوم على الضغط بأقصى قدر ممكن. ويقع على عاتق بيونغ يانغ الآن عبء أن تفعل الصواب، وهو النكوص عن المواجهة والتقدم صوب التهدئة.

وأود أن أقول بضع كلمات رداً على مداخلة الممثل السوري. لقد أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة آلية التحقيق المشتركة بوصفها آلية مستقلة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونحن نؤيد النتائج التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة،

ونتوقع إخضاع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا للمساءلة، بمن فيهم التابعون للنظام السوري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. والكلمة الآن مع سفير جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً، وقبل كل شيء، أن أشكر الوزير سويني والممثلة السامية ناكاميتسو على مخاطبتهما للمؤتمر اليوم. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر الممثلة السامية على شرحها، مرة أخرى، بوضوح شديد، لطبيعة المساعي النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وللخطورة الحقيقية لهذه المساعي التي تنتهك انتهاكاً صارخاً المعايير والالتزامات الدولية.

ولعل الممثلة السامية قد شهدت اليوم بنفسها ما صدر من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من لغو حائق وعدواني، بما في ذلك إهائته المرفوضة لأعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر في استخفاف تام بميثاق الأمم المتحدة، الذي انضموا إليه هم أنفسهم بمحض إرادتهم، والذي بفضل يتاح لهم الحضور هنا ويُسمح لهم بالتكلم.

إن حكومة جمهورية كوريا ترحب باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع رداً على التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتؤيد ذلك تمام التأييد. وبهذا القرار، أكد مجلس الأمن مجدداً التصميم القوي من جانب المجتمع الدولي والتزامنا الثابت والموحد وشعورنا جميعاً بضرورة عدم التسامح مع تهادى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور وغير المسؤول في متابعة برنامجها النووي، الأمر الذي يشكل تحدياً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستوعب التحذير الصارم من جانب المجتمع الدولي بأن تهاديها في الاستفزاز لن يؤدي إلا إلى تعميق عزلتها الدبلوماسية وزيادة الضغط الاقتصادي الواقع عليها. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أن اتخاذها قراراً بنزع سلاحها النووي هو السبيل الوحيد لضمان أمنها وحيويتها الاقتصادية، ومن ثم ينبغي لها أن تسلك فوراً المسار المؤدي إلى نزع السلاح النووي وإحلال السلام.

وستدأ حكومة جمهورية كوريا على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لضمان التنفيذ التام والشامل لقرارات مجلس الأمن. وستواصل حكومة جمهورية كوريا جهودها الرامية إلى نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه، وأعطي الكلمة لممثلة بيرو.

السيدة ماسانا غارثيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم وأشكركم على عملكم الممتاز في هذه الفترة الختامية لعام ٢٠١٧. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للعمل الجدير بالثناء الذي قام به السفير لين.

السيدة ناكاميتسو، يسرني أن تكوني بيننا اليوم في هذا المنتدى الفريد لمناقشة شؤون نزع السلاح. وأود أن أحيب على أسئلتك، فأقول إننا نؤيد مؤتمر نزع السلاح ونؤمن به، وهذا هو السبب في أنني أجلس بينكم اليوم ممثلة لبيرو.

ونحن بلد غير نووي محب للسلام يحترم الأمن الدولي. وقد دأبنا في الأسابيع الأخيرة على إعلان إدانتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن هذا المنطلق، سأتلو الآن البيان رقم 010-17، الذي أصدرته حكومتنا أمس.

اليوم، قررت حكومة بيرو إعلان اعتبار سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد كيم هاك - تشول، شخصاً غير مرغوب فيه، ومطالبته بأن يغادر إقليم بيرو في غضون خمسة أيام. وقد اتخذ هذا القرار نظراً إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما برحت تنتهك انتهاكاً متكرراً وصارخاً قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتتجاهل نداءات المجتمع الدولي المستمرة التي تدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية واحترام القانون الدولي وإنهاء برنامجها النووي على نحو لا رجعة فيه وقابل للتحقق منه. وهذه السياسة تشكل خطراً جسيماً وغير مقبول يهدد السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن تهديده للاستقرار في شمال شرق آسيا وفي العالم.

وتدعم هذا التدبير بيانات رسمية عديدة صادرة عن حكومة بيرو تدين فيها ما تزاوله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من نشاط نووي وما تقوم به من تجارب تسيرية، وتدعو إلى الامتنال الفوري لقرارات مجلس الأمن، وكذلك المذكرة الشفوية RE(DAO) No. 6-91/2 المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، التي تقرّر بموجبها تخفيض عدد الموظفين الدبلوماسيين في سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ليما من ستة إلى ثلاثة، للأسباب المبينة سالفاً. وتعيد حكومة بيرو مرة أخرى تأكيد التزامها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وبالتقييد الصارم بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وستظل متأهبة للاضطلاع بجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

السيد الرئيس، إننا نؤيد تأييداً تاماً أحكام القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى صيغ متفق عليها تتيح بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، على نحو ما ذكر في البيان المشار إليه سالفاً. وأؤكد مرة أخرى أن بيرو ستضطلع بجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى جعل ذلك ممكناً.

وختاماً، سيادة الرئيس، أعتقد أن كلاً منا يدين للآخر بالاحترام. ونحن نأتي إلى هذا المنتدى للتفاوض، لا لنكون شهوداً على تبادل التهديدات بين الأعضاء. وحريراً بنا أن نتفاوض، لا أن نسعى إلى المواجهة؛ فنحن دبلوماسيون، وبصفتنا كذلك، يجب علينا أن نسعى إلى إرساء السلام والحفاظ عليه.

شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة بيرو على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة لسفير الصين. تفضل سعادة السفير.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيادة الرئيس. وأود أولاً أن أشكر وزير خارجية فنلندا والسيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على بيانيهما الشاكرين للفكر.

في ٣ أيلول/سبتمبر، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى تجربة نووية متجاهلةً معارضة المجتمع الدولي بأسره لذلك. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، معرباً فيه عن موقف أعضائه الموحد والمؤيد للحفاظ على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة، فضلاً عن تعزيز عملية تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي ودعم النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. ويؤكد القرار من جديد أيضاً أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، ويدعو إلى تسوية المسألة عن طريق الوسائل الدبلوماسية والسياسية، ويؤيد استئناف المحادثات السادسة الأطراف، ويشدد على ضرورة أن تتخذ كل الأطراف المعنية تدابير ترمي إلى التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وتأمل الصين في أن يُنفذ مضمون القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) تنفيذاً تاماً وشاملاً. والصين، لكونها جارة متاخمة لشبه الجزيرة الكورية، تولي اهتماماً شديداً لتطور الحالة هناك؛ وموقفها الثابت، بما في ذلك في مداولات مجلس الأمن، هو معالجة المسألة النووية الكورية من خلال التمسك بقوة بتجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والإصرار على أن تُسوّى المسألة عن طريق الحوار والتشاور.

إن تسوية مسألة شبه الجزيرة الكورية تستلزم من جميع الأطراف المعنية أن تضطلع بما عليها من مسؤوليات وأن تؤدي أدوارها الواجبة، وأن تتخذ بأمانة تدابير ترمي إلى خفض التوترات في شبه الجزيرة الكورية واستئناف الحوار التفاوضي. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمثل لقرارات مجلس الأمن، وأن تستجيب للنداء العالمي من المجتمع الدولي بوقف تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وينبغي أيضاً أن تمتنع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا عن الأعمال التي تزيد من تعقّد الوضع. ويجب تسوية مسألة شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية؛ فأى حل عسكري لن يوفر مخرجاً من الأزمة، والصين لن تقبل إطلاقاً باندلاع الحرب والفوضى في شبه الجزيرة الكورية. وتمثل مبادرة ”الوقف مقابل الوقف“ ونهج التفكير المسمى ”نهج المسار المزدوج“ اللذان طرحتهما الصين مفهومين صالحين للتنفيذ حالياً لتسوية المسألة. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى النظر فيهما بجديّة والتجاوب معهما، والانضمام إلى الصين في العمل بقوة على تعزيز الحوار والتشاور، سعياً إلى دعم عملية تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتعارض الصين بحزم قيام الولايات المتحدة بنشر منظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع، في جمهورية كوريا. فهذه الخطوة تضر بشكل خطير بالأمن الاستراتيجي للصين ولغيرها من البلدان في المنطقة، وقد أثرت أيضاً على مستويات الثقة والتعاون فيما بين جميع الجوانب بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية؛ وهي لا تفيد في تعزيز عملية تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي ولا تسهم في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الصين على بيانه، وأعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، نحن نأخذ الكلمة للرد بإيجاز على البيان الذي أدلت به سوريا. ولن نخوض كثيراً في تلك السخافات لأنها ليست مما يستحق الاعتبار الجدي. ولا ينبغي لنا أن نتوقع سماع الحقيقة من دولة انتهكت مراراً التزاماتها الدولية وأظهرت أنها لا تدرك قيمة الالتزام بالحقائق والوقائع.

لقد انتهك هذا البلد التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنه ضالع في ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب السوري، بما في ذلك استخدامه للأسلحة الكيميائية. وبينما يستخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، يقدم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بيانات حافلة بالثغرات والتباينات والتناقضات.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي إصراره على محاسبة سوريا محاسبة كاملة على استخدامها للأسلحة الكيميائية، وعدم وفائها بتعهداتها القانونية الدولية. وأي رسالة خلاف ذلك لن تفيد الشعب السوري ولن تؤدي إلى التحقق من إنفاذ الحظر المطلق للأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة إسرائيل على بيانها، وأعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية.

السيد ألا (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية في هذه الجلسة، لكن اسمح لي أولاً أن أعتذر للممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح أن فاتني الترحيب بها في جلسة اليوم. وثانياً، أود أن أضم صوتي إلى ما قالته الزميلة من بيرو حول أهمية الحفاظ على روح التعاون البناء والحوار المثمر داخل هذه القاعة والامتناع عن توجيه الاتهامات بطريقة لا تليق بدبلوماسيين محترفين.

لقد أخذت الكلمة للرد بشكل أساسي على ما أورده مندوب الولايات المتحدة في بيانه. وأنا لن أستخدم المفردات التي استخدمها في مخاطبتنا لأنني حريص على أن يبقى الحوار ضمن مستوى معين لا ينزل دونه.

المندوب الأمريكي اتهمنا بالإنكار غير المستند إلى حقائق، ونحن لم نسمع منه أي أدلة، بل لم نسمع منه سوى الاتهامات السياسية المفتقدة للأدلة. والقاعدة القانونية تقول إن البينة على من ادعى. ومن الواضح أن إدارة ترامب، التي فشلت حتى الآن في تقديم الأدلة التي تدعم مزاعمها واتهاماتها، مستمرة في التعمية على عدوانها العسكري على الأراضي السورية بذريعة حادثة خان شيخون، عبر استمرارها في منع إجراء تحقيق نزيه وشفاف وذي مصداقية في موقع الحادث، وفي القاعدة التي ادعت ارتباطها بتلك الحادثة. وهذا أمر معروف في لاهاي، فنحن لا نأتي بشيء جديد، لكن هذا السلوك الأمريكي الذي يحتكر لنفسه الحديث باسم المجتمع الدولي ويعطي لنفسه الحق في منح الشهادات في حسن السلوك للدول الأعضاء، هو سلوك يناقض ميثاق الأمم المتحدة المستند إلى المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء؛ ومع هذا، نحن لا نستغرب ذلك، لأن التاريخ يذكّرنا بمن هي الدولة التي استخدمت للمرة الأولى أسلحة الدمار الشامل في العالم، النووية منها والكيميائية وغيرها. وهذا السلوك ليس مستغرباً، لأننا نود أن

نذكر المندوب الأمريكي أن بلده وحلفاءه كانوا هم أول من منع وأخر إرسال فريق التفتيش والتحقيق في أول حادثة لاستخدام السلاح الكيميائي على الأراضي السورية، عندما استخدمت جبهة النصرة، التنظيم الإرهابي المرتبط بالقاعدة في سوريا، السلاح الكيميائي ضد موقع عسكري سوري في خان العسل في حلب في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣. وتلك العرقلة التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها أدت آنذاك إلى تأخير إرسال فريق التحقيق خمسة أشهر قبل بدئه لعمله، وبالتالي هذا السلوك ليس بمجديد علينا في التعامل الأمريكي مع الاتهامات التي نسمعها.

أنا في الحقيقة أستغرب أن يذرف المندوب الأمريكي دموع التماسيح على الشعب السوري في الوقت الذي تقود فيه الولايات المتحدة تحالفاً غير شرعي وخارجاً عن ميثاق الأمم المتحدة، حيث تسببت طائراتها في مقتل مئات المدنيين في دير الزور والرقعة والبادية السورية ودمرت المنشآت والبنى التحتية عن عمد ودمرت مدارس ومراكز إيواء.

ختاماً، سيادة الرئيس، أنا لن أرد على مداخلة مندوبة إسرائيل، لكن حقيقةً أجد أنه من المثير للسخرية أن أسمعها تتحدث عن الالتزامات الدولية وعن جرائم الحرب وعن المساءلة عن تلك الجرائم، وأدعوها للوقوف أمام المرأة قبل التحدث بمثل هذه الأمور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه، وأعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بعد الاستماع إلى خطاب السيدة ناكاميتسو المثير للاهتمام جداً، والشاخذ للفكر كما قال سفير الصين، أود أن أعرب عن ترحيب اليابان باتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي تم بسرعة وبالإجماع بتأييد ١٥ عضواً مقابل لا أحد، في أعقاب التجربة النووية السادسة التي أجرتها كوريا الشمالية في ٣ أيلول/سبتمبر. ويتضمن هذا القرار تدابير جزاءات جديدة وشديدة الصرامة ضد كوريا الشمالية.

وتحث اليابان كوريا الشمالية بقوة على أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي الموحد الذي يدعوها إلى إنهاء الأعمال الاستفزازية، والتخلي عن جميع برامجها النووية والقذائفية على نحو تام وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها هذا القرار الجديد.

وستواصل اليابان تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك جمهورية كوريا والولايات المتحدة والصين وروسيا. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لأن تُكفل فعالية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأن يبذل كل بلد جهوداً إضافية لتنفيذ هذه القرارات على نحو شامل وكامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير اليابان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة كرول (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أضف صوتي إلى أصوات الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٥ دولة، التي أدانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسبوع الماضي. وسمحوا لي أن أشير إلى البيان الصادر عن وزارة الخارجية، الذي أدانت فيه حكومة هنغاريا أشد الإدانة التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر، في انتهاك صارخ لقرارات متعددة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن هذه القرارات لا تجسد فحسب إرادة الولايات المتحدة بل إرادة المجتمع الدولي بأسره.

ونعتقد أن القرار المتخذ حديثاً وبالإجماع هو الجواب الصحيح المؤدي إلى زيادة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على قيادة كوريا الشمالية لدفعها إلى التخلي عن خططها التي تهدد بالخطر السلام الإقليمي والعالمي.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الممثلة السامية على بيانها الزاخر بالمعلومات. وأعتقد أن الأسئلة المطروحة فيه لها ما يبررها جداً. وأعتقد أيضاً أن البيان تضمن الجواب على تلك الأسئلة، وهو أنه يتعين القيام بشيء جاد في هذه الهيئة. ولكن ذلك يحتاج إلى إرادة سياسية قوية منا جميعاً، أي من جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة هنغاريا على بيانها، وأعطي الكلمة لممثل كندا. **السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أنا أيضاً أن أشكر وزير الخارجية الفنلندي على البيان الذي أدلى به، وأن أشكر الممثلة السامية.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن كندا ترحب بالقرار الذي اتخذته بالأمس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونحن نؤيده بمجمله. ونعتقد أن له ما يبرره تماماً نظراً إلى الاستفزات المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبرغم ذلك، ما زلنا نأمل في أن يسود المنطق السليم، وأن يتم التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الوضع.

وأود أن أُنثني على التعليقات التي أدلت بها زميلتي ممثلة هنغاريا فيما يتعلق بالبيان الرصين والشاخذ للفكر الذي أدلت به الممثلة السامية. وما لا شك فيه أنه جعل البعض منا يشعر بعدم الارتياح، ولكن الضرورة تقتضيه. لقد أشرتم إلى أهمية النفوذ الأخلاقي والقيادة الأخلاقية. وهذا دور مناسب للأمم المتحدة وممثليها، ولذا أشكركم جزيل الشكر على ذلك.

ولجعل الدورة أكثر تفاعلية بقدر ما بالنسبة إليك سعادة الممثلة السامية، أود أن أ طرح سؤالاً. كنت أفكر ملياً قبل لقاءكم مع البعض منا للتحدث عن المسائل المتصلة بالتمويل والتحديات التي تواجه عدداً من الاتفاقيات المختلفة. وأود أن أستفسر، عما إن كان قد تسنى لكم، منذ ذلك الربيع وآخر مرة تحدثنا فيها، مزيد من النظر المتعمق في المشاكل، وما إن كانت لديكم بعض الأفكار أو المقترحات بشأن كيف يمكن لنا أن نجتاز هذه الحالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كندا على بيانه. وأعتقد أنه ربما سيتسنى للممثلة السامية أن تجيب على كل أسئلة الوفود معاً بعد أن نستمع إلى بقية بيانات الوفود. وأعطي الكلمة الآن للممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): السيد الرئيس، باسم الوفد الروسي، أود أن أرحب بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وأن أشكرها على بيانها.

إن روسيا لا تعترف بالوضع النووي لكوريا الشمالية. وبرنامج القذائف النووية لبيونغ يانغ ينتهك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن، ويُضعف نظام نزع السلاح، ويهدد الأمن في

شمال شرق آسيا. ولهذه الأسباب أيدت روسيا البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٩ آب/أغسطس، وأدان فيه بشدة آخر ما جرى من عمليات إطلاق القذائف التسيارية.

وفي الجلسة الطارئة لمجلس الأمن، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، أدناً بشدة أيضاً التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية لجهاز متفجر نووي. وبالأمس، أيدنا اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وتؤيد روسيا عموماً جميع قرارات مجلس الأمن المطالبة بإنهاء البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملاً على تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

بيد أن من الواضح أن المشاكل في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها عن طريق الجزاءات والضغط وحدها. وما يجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو التزام الهدوء والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى تصعيد التوتر. وبدون الأدوات السياسية والدبلوماسية، سيكون من الصعب للغاية - أو بعبارة أدق، من المستحيل تماماً - إيجاد مخرج من الحالة الراهنة.

وترد اقتراحاتنا المحددة بهذا الصدد في "خريطة الطريق" الروسية - الصينية. وندعو جميع الأطراف المهتمة بالأمر إلى دراسة هذه المبادرة بإمعان. وفي رأينا أنها توفر وسيلة واقعية لإزالة التوتر وكفالة التوصل إلى حل تدريجي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي على بيانها، وأعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر لأخذي الكلمة مرة أخرى، ولكنني بحاجة إلى أن أرد على التعليقات التي أدلى بها الممثل السوري.

هناك شيء واحد يلزم أن يفهمه النظام السوري، هو أن المجتمع الدولي سيضع هذا النظام قيد المساءلة. فالمسؤولون عن ارتكاب اعتداءات بالأسلحة الكيميائية الوحشية على الشعب السوري سيقدمون للعدالة. ومرة أخرى، أدعو نظام الأسد إلى الانتهاء عن ارتكاب الاعتداءات بالأسلحة الكيميائية، والتقييد بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتعاون تعاوناً تاماً وغير ملتبس مع آلية التحقيق المشتركة. وإذا كان النظام، كما قال الممثل، مهتماً بالوقائع، فعليه أن يتعاون مع آلية التحقيق المشتركة لا أن يحاول عرقلة عملها.

وختاماً، سيادة الرئيس، أود فقط أن أرد على التعليقات التي أدلى بها السفير الصيني. إذا كانت الصين تريد رؤية السلام يعم شبه الجزيرة الكورية، فإنها يلزم أن تستخدم ما تتمتع به من نفوذ فريد في هذا السياق في أن تُقنع النظام في بيونغ يانغ بأن يغيّر مساره.

أما المقترح الروسي - الصيني المشترك بشأن ما يسمّى "التجميد مقابل التجميد" فقد تكلمنا مرات كثيرة جداً في معارضته. ونحن نرفضه. وفيما يتعلق بالملاحظات المتصلة بمنظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع، اسمحوا لي أن أقول ببساطة إن هذه المنظومة حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتذر لأخذي الكلمة مرة ثانية.

إن التجربة النووية التي أجريت مؤخراً هي العملية الطبيعية التي يلزم أن تخوضها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار ما تبذله من جهود لتنفيذ خطتها الرامية إلى بناء قوة نووية استراتيجية. ولا يمكن لأحد أن يشكك في ذلك. فالجميع كانوا يتوقعون التجربة النووية التي أجريناها. وذلك لأنهم يعلمون أن هذا هو السبيل الوحيد أمامنا للدفاع عن بلدنا. إن الجزاءات والضغط لن تخيف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو ترهبها فتثنيها عن عزمها على المضي قدماً على الطريق الذي اختارته. فلن تتراجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطلقاً، ولا بوصة واحدة، عن مسار تعزيز الردع النووي للدفاع عن النفس من أجل الدفاع عن سيادتنا وعن شعبنا ضد التهديدات النووية من جانب الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة تحاول أن تُلحق الانهيار المادي بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بينما تخطئ في تقدير من الذي سيُضارّ بقدر أكبر من الوضع الراهن. إن الحسابات الخاطئة والخطاب الطائش من جانب الولايات المتحدة هما اللذان يسببان تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، الذي كثيراً ما يخرج عن نطاق السيطرة. ويجب على الولايات المتحدة ألا تنسى وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها دولة نووية بالمعنى الكامل للكلمة، أي ما كانت محاولات الولايات المتحدة إنكار هذه الحقيقة.

وبهذه المناسبة، أود أن أسأل كل أحد في هذه القاعة: هل حقاً لا تعرف السبب الجذري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية؟ أم أنك، عمداً أو قصداً أو نتيجة لعمى البصيرة، لا تحاول أن تفهم؟ وإذا كانت التدابير التي يتخذها بلدنا للدفاع عن النفس تشكل تهديداً للسلام والأمن في العالم، فماذا ينبغي أن نسمي المناورات العسكرية المشتركة والتهديدات النووية المستمرة ضد بلدنا من جانب الولايات المتحدة؟ وإذا كنتم تريدون حقاً تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لكم أولاً، بدلاً من أن تقولوا على بلدنا، أن تطالبوا نظام واشنطن بالتخلي عما ينتهجه منذ عهد بعيد ودون انتهاء من سياسات عدائية وتهديدات نووية ضد بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه، وأعطي الكلمة لسفير المكسيك.

السيد هيريديا أكوستا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يوماً سعيداً، سيادة الرئيس. أود أن أعرب عن تقديري لحضور وزير خارجية فنلندا، السيد سويني، وبطبيعة الحال، لحضور الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، ولما أبدياه من أفكار وما وجهاه من رسائل. وفيما يتعلق بالسيد سويني، أود أيضاً أن أنوه إلى الدور القيادي لفنلندا بصدد معاهدة تجارة الأسلحة وإلى تنبيهه وتذكيره لنا بمدى أهمية استمرار إسهام هذه المعاهدة في تعزيز الاتجار المسؤول بالأسلحة. السيدة ناكاميتسو، أود أن أشكركم على ما أبديتموه من أفكار بشأن

ضرورة أن نسهم جميعاً في هذا المنتدى في تذليل المأزق الذي يحيق بنا وفي استئناف المنتدى لولاياته المتمثلة في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

السيد الرئيس، أود أن أطلع معكم بياناً أصدرته حكومة المكسيك في ٧ أيلول/سبتمبر. وفيما يلي نصه:

في الأشهر الأخيرة، ارتكبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات صارخة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما أجرتة من تجارب نووية وعمليات إطلاق لقذائف تسيارية بعيدة المدى. ومؤخراً، فعلت ذلك مرة أخرى في ٣ أيلول/سبتمبر، حيث أجرت تفجيراً نووياً هو سادس تفجيراتها النووية وأقواها على الإطلاق. ويشكل النشاط النووي لكوريا الشمالية خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين وتهديداً متزايداً للدول في المنطقة، بما في ذلك حلفاء مقربون للمكسيك مثل كوريا واليابان. ونظراً إلى هذا النشاط، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات تحظر على كوريا الشمالية تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية وتفرض جزاءات على المرتبطين بتلك البرامج من الأشخاص أو الكيانات. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الامتثال لهذه القرارات أمر إلزامي لجميع الدول الأعضاء، بما فيها المكسيك بطبيعة الحال. ولذا أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً اليوم، ٧ أيلول/سبتمبر، في الجريدة الرسمية، يأمر به جميع الوكالات الحكومية بالامتثال التام لقرارات مجلس الأمن بشأن كوريا الشمالية. وعن طريق هذا المرسوم، أبلغت الهيئات الفرعية التابعة للحكومة بقوائم مجلس الأمن التي تضم الكيانات والأشخاص الخاضعين لنظام الجزاءات المفروض على كوريا الشمالية منذ عام ٢٠٠٦.

وعلاوة على ذلك، أعلنت حكومة المكسيك اليوم، ٧ أيلول/سبتمبر، اعتبار سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شخصاً غير مرغوب فيه، وأمهله ٧٢ ساعة لمغادرة البلد. ومن خلال هذا الإجراء الدبلوماسي، ثوجه المكسيك إلى حكومة كوريا الشمالية رسالة تفصح عن رفضها المطلق للنشاط النووي لذلك البلد، لكونه يشكل انتهاكاً واضحاً وجسيماً للقانون الدولي على نحو متزايد، ويمثل خطراً شديداً على منطقة آسيا وعلى العالم. وختاماً، تعيد المكسيك تأكيد دعمها الكامل لأعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وصون السلام والأمن الدوليين، وتحث المجلس على التصرف على نحو موحد لحل الأزمة الحالية بالوسائل السلمية.

شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير المكسيك على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكر على وجه الخصوص وزير خارجية فنلندا على حضوره هنا هذا الصباح وعلى كلماته وجهوده القيادية ودعمه لمعاهدة تجارة الأسلحة ولصوغها وتنفيذها.

وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بالمثلثة السامية، إيزومي ناكاميتسو، على حضورها وعلى بيانها الذي وجدناه بياناً ملهماً بصورة خاصة. وأود أن أشير إلى أن البرازيل - من واقع آرائنا ومواقفنا التقليدية هنا في مؤتمر نزع السلاح وفي غيره من مندديات نزع السلاح وتحديد الأسلحة - بوسعها أن تؤيد بدرجة تقارب الكمال البيان الذي أدليت به. ونعتقد أنه ليس شاحداً للفكر فحسب، بل وأنه قد أصاب أيضاً كبد الحقيقة بشأن ما يجب علينا اعتباره من الأولويات لجعل هذا المؤتمر هيئة جادة ومثمرة من جديد.

وأود أن أنتقي، على وجه الخصوص، كلمات المثلثة الخاصة بشأن الأمن وبشأن التخطئة التاريخية لفكرة أن الأمن يتحقق أو يتعزز بتقوية التسليح. وأود أيضاً أن أشدد على ما ذكرته المثلثة السامية فيما يتعلق بتخطئة أن معايير نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا تُعتبر متصفة بالفعالية أو بالكفاءة إلا إذا توافرت تماماً إمكانية التحقق من نفاذها. وهذا أيضاً جانب بالغ الأهمية. فلا أعتقد أن أي معايير أو أي اتفاقية أو أي معاهدة لتحديد الأسلحة أو نزع السلاح تتوافر بشأنها في الواقع إمكانية التحقق تماماً من نفاذها. لذا يتعين علينا أن نتقبل الفكرة القائلة بأن إمكانية التحقق تماماً غير قابلة للتحقيق، ولكن المعايير تصبح لازمة وفعالة حين تسد ثغرات قانونية وتعكس التزامات إجبارية يضطلع بها جميع الأعضاء الذين قرروا التقيد بها. ومهمتنا هنا هي بناء قواعد واجبة التطبيق ومعايير ملزمة على الصعيد الدولي.

ومن المهم أيضاً المفهوم الذي أشارت إليه ومفاده أن هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح أقرب في عملها إلى طابع المنظومة. وهذه مسألة تُثار بشأن مواضيع الأمم المتحدة ومناقشاتها كلها تقريباً. والزخم الرئيسي لخطة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة هو تشجيع جميع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها على العمل في إطار علاقة تربط فيما بينها من أجل تحقيق خطة متكاملة، لأن جميع المسائل مترابطة. وهذا هو الوعي الذي جلبته لنا خطة التنمية المستدامة الجديدة. ولدينا اليوم، في سياق معاهدة تجارة الأسلحة، حدث جانبي ومناقشات جانبية بشأن العلاقة بين تحديد الأسلحة والتنمية المستدامة، وبالتالي تُطرح هذه الصلة في مواقع ومندديات مختلفة. وهذه مناقشة جديدة بالترحيب: ينبغي لنا أن نعمل كمنظومة.

وما دام الأمر كذلك، ونظراً إلى أننا عالقون لأكثر من ٢٠ سنة في هذه الهيئة دون أن نتمكن من اعتماد برنامج عمل أو من التوصل إلى اتفاق فعلي يتيح لنا مزاولة المفاوضات بشأن نزع السلاح وفقاً للمسائل المنوطة بالمؤتمر، أعتقد أن من المهم أيضاً النظر إلى الأمم المتحدة على أنها منظومة واستكشاف السبل المختلفة لتحقيق التقدم. وقد أقرت المثلثة السامية بأن هذا ربما يكون أيضاً سبيلاً للمضي قدماً. وأعتقد أن عديداً من البلدان، بل في الواقع أغليبتها، قررت تجربة سبل مختلفة لتحقيق التقدم. وبطبيعة الحال، هذا يستلزم الابتكار؛ ويقتضي تجربة اللجنة الأولى والجمعية العامة ومبادرات أخرى قد تحررنا أيضاً من رقة المناقشات القائمة على أساس توافق الآراء في هذا المؤتمر. وهذا لا يعني أن حكومتي ضد قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، ولكننا نعتقد أن الطريقة التي تطور بها تطبيقها تؤدي إلى الشلل التام وإلى غيبة المناقشات الموضوعية. وفي هذا الصدد، نرى بالفعل أنه ربما يتعين النظر بتعمق في كيف ينبغي فعلاً تطبيق قاعدة توافق الآراء، وقد يؤدي هذا إلى إيجاد طرق تتيح استخدامها على نحو أكثر مرونة وأقل صرامة.

والملاحظة التي أدلت بها ممثلة بيرو تبدو هي الأخرى شديدة الأهمية بالنسبة إلى هذه الهيئة، فهي تركز فعلاً على تذليل حالة الجمود من حيث الأخذ ببرنامج عمل فعال، والاضطلاع بكامل دورها بوصفها هيئة تفاوضية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، وتفادي الإفراط في استخدامها كمختبر للآراء بشأن مسائل أخرى لا تتصل اتصالاً مباشراً بمؤتمر نزع السلاح. فنحن نأتي بمسائل من الخارج إلى هذه الهيئة ونجعل منها قاعة لترجيح الأصداء السياسية. ولا رغبة لي في الإعراب عن أي موقف بشأن مضمون هذه المناقشات، ولكنه في بعض نواحيه نوع من إساءة الاستخدام لهذه الهيئة، التي لم يقصد بها أن تكون مختبراً للآراء على هذا النحو. ونحن لدينا هيئات أخرى؛ فلدينا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتخذ بالفعل إجراءات بشأن هذه المسائل الملحة للغاية في عصرنا. نحن بحاجة إلى العودة إلى التركيز على ما ينبغي أن يكون رسالة مؤتمر نزع السلاح وعلى مهامه الأساسية والأصلية.

وقد ذكرت الممثلة السامية أنه كان لدينا فريق عامل بشأن سبل المضي قدماً. وكانت هذه أحدث محاولة لإيجاد طريق للخروج من المأزق. وقد تشجّع وفدنا على وجه الخصوص بالعمق والاتساع اللذين تميزت بهما المناقشات التي دارت في ذلك الفريق العامل غير الرسمي برئاسة سفير ميانمار. ولكننا نأسف أيضاً لأنه، في نهاية تلك المناقشة المفيدة والثرية، ومرة أخرى بسبب طريقة استخدامنا لقاعدة توافق الآراء وتفسيرنا لها، لم يمكن استيعاب أي جانب من جوانب عدة توصيات اعتقد الرئيس أنه كان بالإمكان أن تنبثق من ذلك الفريق العامل. وصارت هذه فرصة أخرى من الفرص الضائعة. والجميع مدركون بالطبع لجدوى المناقشات، ولكن المشكلة هي أن ذلك الفريق العامل تحديداً كان يعمل في إطار صيغة غير رسمية، مما يعني أن أيّاً من تلك المناقشات لم يدوّن في محاضر الجلسات. ولذا لا يوجد لدينا أي تجميع أو موجز للمناقشات التي دارت في الفريق العامل. وإذا واصلنا العمل على هذا النحو - حيث يُناقش جوهر المسائل بصفة غير رسمية دون تدوين في محاضر، ثم عندما نجتمع رسمياً، لا تدور بيننا سوى مناقشات لا تُعتبر، من الناحية الفنية، منتمية رسمياً إلى جدول أعمال المؤتمر - أعتقد أن النفع العائد علينا من ذلك في الأجل المتوسط إلى الطويل ربما يكون أقل مما نظن. وهذا وضع لن يؤدي بنا إلى الاستجابة للظروف الدولية التي استمعنا إلى توصيفها هنا من عدد من السفراء والممثلين المهمين والمرموقين. وأعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يلزم أن يستيقظ، وسنكون متضامنين تماماً مع الممثلة السامية للإسهام في أي مبادرة بهذا الشأن.

ولدي كلمة أخيرة بشأن القيادة الأخلاقية التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة: إن الرسالة الصادرة عنه تحظى بترحيب بالغ، وإذا أراد أن يجعلها أعلى صوتاً وأقوى مضموناً، فإنه سيجد منا كل التأييد لذلك. ونأمل أيضاً أن نراه في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيويورك لدى فتح باب التوقيع على المعاهدة الجديدة لخطر الأسلحة النووية. فستكون لحضوره وقيادته في تلك المناسبة دلالة هامة جداً على حرصه على المشاركة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير البرازيل على بيانه وعلى ما طرحه من أفكار بشأن البيان الذي أدلت به الممثلة السامية، وأعتقد أنه سيتسنى لها التعليق على النقاط المثارة بعد إدلاء الوفود ببياناتها. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به السيد تيمو سويني، وزير خارجية فنلندا، وكذلك البيان الذي أدلت

به السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وفي الواقع أن بيانها جاء شاملاً وشاحداً للفكر، بل وملهماً كما قال سفير البرازيل.

السيد الرئيس، إنني آخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ودعا فيه مصر إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الواضح أن المدير العام يتكلم من زاوية ضيقة، قوامها منصبه بصفته المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا شأن مؤسسي نأخذه بعين الاعتبار.

أما النهج الذي تتخذه مصر بشأن تحقيق عالمية جميع الصكوك الملزمة قانوناً المتصلة بأسلحة الدمار الشامل فهو نهج شامل. وفي هذا الصدد، نود أن نُنبّه إلى أن مفتاح تحقيق عالمية جميع الصكوك الملزمة قانوناً المتصلة بأسلحة الدمار الشامل هو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الشرق الأوسط، لدينا اختلال في عضوية هذا النوع من الصكوك، وينبغي تصحيح هذا الاختلال بإخضاع جميع الأنشطة النووية غير الخاضعة للضمانات في منطقتنا للضمانات الشاملة. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان المستعدة لتقديم مقترحات بناء وعملية لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وثمة نقطة أخرى تتعلق بهذه المسألة، سيادة الرئيس. لقد لاحظنا في البيانات المدلى بها من الممثلين هنا بشأن انتهاك قواعد نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، اتجاهها مؤداه إغفال الإشارة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا أعلم حقاً إن كان هذا عمداً أو بغير قصد. وإن كان هذا بدون قصد أو التماساً للإيجاز، فإننا نطلب إلى هذه البلدان أن تعيد هذا العنصر إلى وضعه البارز في بياناتها. فتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أحد الأمور الرئيسية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهداً إلى إنجازها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل مصر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أقول بإيجاز شديد، وقد قلت هذا في الأسبوع الماضي، إن من المؤسف بشدة أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعمد مراراً وتكراراً إلى اتخاذ مؤتمر نزع السلاح وسيلة لبث دعاياتهم المضجرة، التي لا يوجد فيها أي جديد. وأود أن أقول ببساطة إنه لجعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفيق من أوهامها المزعومة، يتعين على المجتمع الدولي أن ينفذ تنفيذاً تاماً وشاملاً جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأنا على يقين من أنه سيفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه، وأعطي الكلمة لسفيرة جنوب أفريقيا.

السيدة مانكوتيا - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعترف لتأخري وأن أعرب عن تقديري لحضور وزير خارجية فنلندا وأن أشكره على دورهم القيادي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وأن أشكر الممثلة السامية على تخصيص بعض وقتها للمجيء إلينا ومخاطبتنا. وإني أشكرها على ما تطرحه من نقاط مثيرة

للفكر، لأن من المهم تماماً - خصوصاً للوفود الصغيرة نسبياً مثلنا التي تعترض بمؤتمر نزع السلاح - أن ينجح المؤتمر في العمل.

ولا يمكن أن نركض من دائرة إلى أخرى، ومن دورة إلى أخرى؛ وعندما نجتمع هنا، نأتي إلى هذا الوضع المهترئ الذي شاهدته، سعادة الممثلة السامية. وفي الواقع إننا نشعر أننا مدينون لك بالاعتذار لما تشاهدونه هنا، وهو بحق النشاط الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح. فنحن لا نفعل شيئاً سوى تبادل التهجم الفظ والجمعجة الفارغة بلا فائدة في نهاية المطاف. ومن ثم، فإن السؤال المطروح هو: كيف نبرر الاستمرار في تخصيص موارد لإدامة الواقع الراهن؟ ولماذا يتعين علينا أن نخصص موارد حتى للإبقاء على الأمانة التي تسند هذا الوضع، في حين أن هذه الموارد يمكن الاستفادة بها في مواضع أخرى؟

ومن الجهد للوفود الصغيرة، التي تؤمن إيماناً مطلقاً بالولاية الأصلية لمؤتمر نزع السلاح وبالأمل الذي يعد به، أن تأتي وتجلس هنا، وهي التي تمثل بلدانا طيبة تمثل لكل مطلب يُطرح للنهوض بنزع السلاح بكل مناحيه. نحن نأتي هنا فنكرر هذه المهزلة يوماً بعد يوم. ولن تكون هناك مشكلة لو لم توجد أموال تُخصص لإدامة هذه المهزلة. لكن المشكلة قائمة.

كيف لنا إذن أن نعالج المسائل الحاسمة التي أثرتوها: النهج الذي نتخذ به القرارات، وبرنامج العمل، وتفسير التوافق في الآراء، واستبعاد الدول التي ربما تثير أعمال المؤتمر - وأنا أشير هنا إلى توسيع العضوية؛ فنحن لا يتسنى لنا حتى إجراء مناقشة لموضوع توسيع العضوية.

وفي هذا السياق، بالنسبة لنا، التماس السبيل غير المربح الخارج عن نطاق المؤتمر بغية تعزيز نزع السلاح يصبح خياراً جذاباً. ولكن كلما زاد التجاؤنا إلى السبل الخارجة عن نطاق المؤتمر التماساً للتقدم، كلما ظل المؤتمر زائداً عن الحاجة، كما كان. فكيف نضع المؤتمر قيد المساءلة؟ وأنا مدركة لما يوجد في سياق منظومة الأمم المتحدة من تركيز على الرصد والتقييم بناء على النتائج. وليس لدينا شيء نقدمه من هذا القبيل، ومع ذلك نواصل تخصيص الموارد. وأحد العناصر المقلقة في هذا الوضع هو استبعاد المجتمع المدني، لأن هذا الاستبعاد يسهم في إدامة هذه المهزلة. ولعلنا لو كنا نفعل ذلك تحت الضوء الساطع للمجتمع المدني، لَكُنَّا دُفَعْنَا دفعاً إلى الحرص على أن يكون عملنا مثمراً.

ولست متأكدة مما إن كان كلامي يبدو معقولاً لكم. فقد جئت على عجل ثم بادرتُ إلى تناول النقاط الهامة جداً التي أثرتوها سعادة الممثلة السامية، وأتطلع إلى قراءة الكلمة التي أذليتم بها. ونحن نتفق مع جوهر ما قلتم. ونؤمن بالدور القيادي للأمين العام؛ ومثلما قالت البرازيل، نأمل أن نراه في حفل التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومرة أخرى، أعذر إليكم وإلى الوزير الفنلندي لأنكم لدى مجيئكم صادفتكم هذا الجو الذي لا ينطق بما ينبغي لهذا المؤتمر أن يكون عليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة جنوب أفريقيا على بياحها. المتكلم التالي على قائمة المتكلمين هو سفير الهند، فليتكلم.

السيد غيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقول بإيجاز إنني أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى الأونرابل وزير خارجية فنلندا على المجيء إلى مؤتمر نزع السلاح

ومخاطبته لنا، وإلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على ما أدلت به من ملاحظات شاحذة للفكر.

لقد تناول عديد من الزملاء مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد سبق أن تكلم وفدنا بشأنها في الأسبوع الماضي. ولا حاجة بي إلى تكرار ما قلناه بهذا الصدد.

وأعتقد أن زميلي البرازيلي نصح بتوخي الحذر، ولكن هناك مسائل معينة، مثل المسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية التي ناقشناها هنا أحياناً، تنتمي إلى محافل أخرى. بيد أنه في نهاية المطاف، مؤتمر نزع السلاح لا يوجد في فراغ. فهناك تطورات أوسع نطاقاً في مجال الأمن الدولي، بشأن الانتشار النووي ونزع السلاح، تؤثر على النهج الذي تتخذه في الاضطلاع بعملنا؛ وبالطبع، سيكون هناك انعكاس لذلك بقدر ما في مناقشاتنا. وهذا لا يعني طبعاً أن نجعل من قاعة هذا المجلس قاعة لترجيح الأصداء بشأن مسائل أخرى.

لقد عرضت الممثلة السامية مجملًا لبعض المسائل المتعلقة ببنية آلية نزع السلاح وعملها. وذكرت في هذا السياق بعض المسائل الجوهرية ذات الأولوية لدى المجتمع الدولي - وهي مسائل قديمة نوعاً ما - وأشارت أيضاً إلى بعض مسائل جديدة، تتضمن مسائل ناشئة ومسائل جَبْهَوِيَّة.

وأقول بإيجاز شديد بشأن هذه المسألة، أي مسألة ما إن كان مؤتمر نزع السلاح والهيكل الذي هو جزء منه قد أصابهما القِدَم، إني أعتقد أن العام الحالي مثال جيد لكيف ينبغي لنا أن نتوخي الحرص في إلقاء اللوم على الأدوات المتاحة لنا. لقد كان الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً مبادرة جيدة، وشهد، كما قال زميلي البرازيلي، بعض المناقشات المتعمقة بشأن مسائل هامة؛ ولكن كجزء من المقرر الذي أنشئ بموجبه، كان من المفترض أن توجد لدينا علاقة دينامية بين ذلك الفريق والجهود التي يبذلها رئيس مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى برنامج للعمل. ومن المؤسف أنه في الأسابيع القليلة الأخيرة من عمل الفريق، انهارت هذه العلاقة. ولم تتوافر لنا نتيجة من النوع الذي يتضمن بعض توصيات واضحة؛ وكما ذكر زميلي البرازيلي، لم تتحقق لنا نتيجة من هذا القبيل. ولذا يتعين علينا أن نتدبر فيما إن كان هذا خطأ المؤتمر أم أن التزامنا نحن بعمل هذا المنتدى لم يبلغ المستوى اللائق.

وبالمثل، فيما يتعلق بمسألة حالة الجمود المديدة القائمة منذ ٢٠ عاماً أو ٢٥ عاماً، اعتمدنا بالفعل برنامج عمل في عام ٢٠٠٩ - أي منذ أقل من ٨ سنوات - ولكن لم نتمكن من الدفع به إلى حيز التنفيذ. ومرة أخرى، هذا لا يشير إلى خلل أساسي في هيكل المؤتمر ونظامه الداخلي. فالمسألة ربما تكون أكثر تعلقاً بنقص الإرادة السياسية أو انعدام المتابعة، على نحو ما ذكرنا به زميلتنا الهنغارية.

وفيما يتعلق بالمسائل القديمة والجديدة، أقول إن جدول أعمال المؤتمر - "الأولويات العشر" - على قدر كافٍ من الاتساع والمرونة يتيح لنا تناول أيٍّ من تلك المسائل. وقد أعطانا زملاؤنا من بيلاروس مثلاً جيداً هذا العام لكيف يمكن أن تناقش المسائل الجديدة في مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤسف أنه لم يتسَّنْ لنا إجراء مناقشة ممتدة بالقدر الكافي وتفاعلية بما فيه الكفاية بشأن تلك المسائل في المؤتمر؛ والأمر يرجع إلى الزملاء للتفكير فيما إن كان بإمكاننا في

السنة المقبلة زيادة مستوى التفاعل في مناقشاتنا، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمسائل الجديدة، حيث لا يوجد ضغط يدفع إلى البت فيما إن كان ينبغي إجراء مفاوضات أم لا.

وأود أن أختتم، سيادة الرئيس، بالإشارة إلى قاعدة توافق الآراء. إن لدينا هيئات ومنتديات في نيويورك تعالج المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح، وفي جدول أعمال عدم الانتشار، دون اللجوء إلى قاعدة توافق الآراء منذ بعض الوقت؛ وهذا لم يجعل المشاكل تتمحي من جدول الأعمال الدولي. ومن ثمّ تتضح ضرورة مشاركة الدول ذات الأهمية العسكرية التي ستتحمل الالتزامات المترتبة على صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار التي نريد أن نعتمدها. وقاعدة توافق الآراء تتيح هذه المشاركة من منطلق أنها تضمن احترام شواغل تلك الدول ومصالحها. ومن هنا يأتي التفرد الذي يتميز به مؤتمر نزع السلاح: فكل دولة عضو فيه، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، وذات أهمية عسكرية أم لا، لها الحق في أن يُستمع إليها، ولها الحق في أن يُعتمد بمصالحها في سياق عمل المؤتمر. وهكذا، في حين أننا على استعداد للنظر في كيفية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الاستخدام التلقائي لقاعدة توافق الآراء لوقف المناقشات أو، كما شهدنا في المناقشات التي دارت بشأن تقرير المؤتمر، من أجل مسائل ثانوية ذات طبيعة إجرائية أو توضيحية، ولئن كنا على استعداد للنظر في السبل التي يمكن بها التقليل إلى أدنى حد ممكن من هذا النوع من استخدام قاعدة توافق الآراء، من خلال ضبط النفس أو نوع ما من التفاهم فيما بين الدول الأعضاء، أعتقد أن نزع قاعدة توافق الآراء ليس هو الحل للمشاكل التي تجابهنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الهند على بيانه. تبقى من المتكلمين ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فليفضل.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ما قيل منذ قليل من كوريا الجنوبية لا يستحق الرد، ولكني سأتناول بالتوضيح تعليقاً واحداً فقط.

أعتقد أن الوقت قد حان لأن تستفيق كوريا الجنوبية من حلمها الجامح بمنع تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مسيرتها المتواصلة على طريق تعزيز قوتها النووية الرادعة، وذلك عن طريق الضغط والجزاءات. إن تملقها الذليل للولايات المتحدة واعتمادها الكامل عليها في تسوية أي مسألة وسلوكها الصدامي المتعصب تجاه بلدنا في الساحة الدولية كلها أمور تفضح ضعفها وتدل على يأس مسعاها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. أعتقد أن قائمة المتكلمين قد فرغت بذلك، ولذا سأعطي الكلمة للممثلة السامية، السيدة ناكاميتسو، لكي يتسنى لها الرد على أسئلتكم وملاحظاتكم والإدلاء بما قد يكون لديها من تعليقات عامة أخرى، فليفضل.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر أيضاً جميع الوفود التي أدلت بتعليقات وطرحت أفكاراً بشأن بعض المسائل التي أثارها اليوم بدافع تحفيزي.

وإذا بدا في كلامي شيء من الاستفزاز فذلك لأني أردت لهذه الهيئة أن تعود بالفعل إلى وضعها الأصلي وإلى المكانة المتوخاة لها. وأود أن أبدأ بملاحظة إيجابية ذكرتها قبيل انتهاء ملاحظاتي، وهي اعتقادي بأنكم بسبب الصعوبات التي عانيتوها لعدد من الأشهر والسنوات، أوشكنتم الآن على الوصول إلى نقطة التقاء - وهذه هي الكلمة التي استخدمتها - وعلى الوصول أيضاً إلى توافق واضح جداً في الآراء، بصرف النظر عما قد يكون لكم من مواقف بشأن مسائل من قبيل آلية صنع القرار أو توافق الآراء أو أنواع المسائل التي تديرون النظر فيها، سواء كانت جزءاً من جدول الأعمال الأصلي بشأن نزع السلاح أو من المسائل التي تظهر في المناقشات بسبب الأزمة التي يواجهها المجتمع الدولي. فأياً ما كانت مواقفكم، أعتقد أنكم توشكون بالفعل على بلوغ نقطة يلزم عندها لهذه الهيئة أن تشرع في أداء وظيفتها وأن تعود إلى عملها الموضوعي. وفي رأبي أن هذه حالة ذهنية إيجابية توقعوها حالياً بالفعل.

وقلت أيضاً إن لديكم المقدرة على العودة إلى عملكم الموضوعي. وما أود أن أقترحه عليكم بالتالي هو أن تشرعوا ربما في البحث جدياً عن مدخل إلى كيفية التمكن من ممارسة هذه المقدرة التي بين أيديكم. ونحن من ناحية الأمانة العامة للأمم المتحدة بكاملها، بدءاً من الأمين العام للأمم المتحدة وانتهاءً بمن دونه، بمن فيهم شخصي، نود أن نساندكم، كما أننا على أتم الاستعداد والالتزام بالعمل معكم دعماً لمساعدتكم.

هذه هي الرسالة الرئيسية التي أردت أن أبلغها لكم اليوم. وستوافر لنا فرص لبدء مناقشة هذه الأمور في القريب العاجل، بما في ذلك في إطار اللجنة الأولى التي سنتعقد بعد أقل من شهر من الآن. إذن، لم لا ننتهز هذه الفرص ونشرع في طرح بعض الأفكار ذات الطابع الجدي؟ أعتقد أنها بالفعل أساس جيد تماماً لأن تبدأوا، وذلك بفضل الأعمال التي أنجزت في سياق الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً.

وفي رأبي أن جميع العناصر متوافرة. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية والرغبة من جانبكم في السير قدماً. وبهذه الإرادة السياسية والقيادة التي بإمكانكم ممارستها، يحدوني التفاؤل بأننا سنتمكن من إيجاد ما يكفي من الطاقة والزمخ للشروع بعد ذلك في طرح بعض الأفكار الجادة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيقكم إنجازاً مؤداه العودة إلى العمل الموضوعي.

وأود أن أتوقف هنا. واسمحوا لي أن أدعوكم إلى أن تبدأوا التفكير بشأن الاستفادة بالأجزاء الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك مداولات اللجنة الأولى المقبلة، وستجدون مني كل الترحيب وسأعمل معكم بالقطع على نحو وثيق جداً.

لقد تلقيت سؤالاً محدداً جداً من مندوب كندا بشأن مسألة التمويل. نعم، لقد أنعمت النظر في هذا الأمر وأعتقد أن لدي حالياً إدراك تام للطابع الخطير لهذا التحدي الذي نواجهه جميعاً. وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن هذه مسألة هيكلية، لا يُرجح إمكان حلها عن طريق عمليات طفيفة فقط لخفض التكاليف. فالمشاكل الهيكلية من هذا النوع يحتاج حلها إلى إرادة سياسية ويلزم أن يكون حلها حلاً هيكلياً، وهو ما يستلزم بدوره تعاوناً والتزاماً سياسياً بالمناقشة من جانبكم جميعاً. ولذا أعتقد أننا بحاجة أيضاً إلى رفع مستوى الأهمية السياسية لهذه المسألة، وبالتالي سيسرنا تماماً أن نعمل مع بعض منكم أو معكم جميعاً لتحقيق هذه الغاية.

وتواجهنا الآن مسألة هيكلية خطيرة جداً. فلن يكون بإمكاننا مواصلة تمويل القدرات والموارد التي لدينا من جانب الأمانة بتدابير تلقائية بسيطة لتحقيق وفورات في التكاليف. ومن ثمّ، سيتعين علينا - بكثير من الأسف - البت في إجراء قدر من التخفيض الجدي لتلك القدرات، لمجرد أننا لم نعد قادرين على تمويلها عن طريق تدابير لخفض التكاليف. ومن المؤسف جداً أننا سننظر في هذا الأمر.

وسنبادر إلى تعزيز الجهود السياسية الرامية إلى تسوية هذه المسألة، وأناشد مرة أخرى البلدان التي ما زالت عليها متأخرات أن تسدد هذه الديون. وفي الواقع أننا دائبون على بذل هذا الجهد في نيويورك. وقد ناقشت الأمر مع ممثلي تلك البلدان، وعلى وجه الخصوص أحدها؛ وأناشد المسؤولين في ذلك البلد النظر مرة أخرى في هذا البند ذي الأولوية، لأنه يتعلق بهيكل نزع السلاح، الذي نريد جميعاً حمايته والحفاظ عليه؛ ويلزم لذلك أن تكون لدينا بيئة تمويلية سليمة. وهذا هو الرد على مسألة التمويل التي تلقيت استفساراً بشأنها من الوفد الكندي. وإني لأتطلّع إلى العمل معكم، وإلى أن نواصل ذلك معاً، بل وإلى مضاعفة ما نبذله من جهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية على ما طرحته من أفكار. وأود أن أتأكد من أننا وصلنا إلى نهاية قائمة المتكلمين وأن لا أحد آخر من الوفود يرغب في أخذ الكلمة. يبدو أن الحال كذلك، ومن ثمّ لم يعد لدي سوى أن أشكر الممثلة السامية بالأصالة عن نفسي، ومرة أخرى باسم مؤتمر نزع السلاح، على حضورها معنا اليوم، وأن أبلغكم أن الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح ستعلن عنها الأمانة في الوقت المناسب. ونأمل أن يتم هذا في أقرب وقت ممكن. وحتى ذلك الحين، سنواصل مشاوراتنا غير الرسمية بشأن فقرات تقريرنا إلى الجمعية العامة، التي لا تزال بانتظار الموافقة عليها بصفة مؤقتة. أُعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.